المحامي محمد زكي البصري حياته ودوره السياسي في العراق ١٨٩٤ - ١٩٣٧

المدرس الدكتور
عمار فاضل حمزة
جامعة البصرة – كلية الدراسات التاريخية

المدرس الدكتور
خولة طالب لفته
جامعة البصرة– كلية الآداب

تقديـــــــم :

على الرغم من أن الاتجاه الغالب في كتابة التاريخ اخذ يميل نحو العلاقات الدوليـــة والأحزاب السياسية والحكومات والجماعات ، ويقلل من دور الأفراد ، تبقـــى للتجـــارب الفردية قيمتها في إضفاء الحيوية على التاريخ وإعطاء شهادة من شارك في صنع الحدث أو تحمل المسؤولية فيه . على أن كل دراسة تتناول دور الشخصيات العاملة في الحقـــل السياسي على وجه الخصوص وتسعى لتعميق المفاهيم السائدة حول ماهية أدوارها ، تثير أسئلة حول المنهج المتبع فيها ، فالكتابة لا تتناول سردا تاريخيا لأناس عاديين ، بل أنهـــا تتناول بالدرس والوصف والتحليل شخصيات لعبت أدوارا مميزة مستمدة مـــن الأحـــداث والحركات الدائرة حولها ، إذ لا يمكن فصل حياة تلك الشخصيات عن مجتمعهـــا ، بـــل مارست دورها في سياق البيئة التي أحاطت بها ، وتأثرت سلوكياتها بالأوضاع والظروف القائمة في بلد كل منها .

وقد ظهر في العراق كما في بلدان أخرى العديد من الشخصيات التي انـــدمجت فـــي العمل السياسي منذ مطلع القرن العشرين الذي شهد أحداثا كبيرة تمثلت بانبعاث الشـــعور القومي منذ أواخر القرن التاسع عشر وانحسار الحكم العثمـــاني والاحـــتلال البريطـــاني للعراق منذ عام ١٩١٤ وقيام الحكم الملكي فيه عام ١٩٢١ ، وفي البصرة قليل من هؤلاء كانوا على مستوى الأحداث ليلعبوا أدوارا مميزة مـــنهم الشخصـــية موضـــوع الدراســـة

المحامي محمد زكي البصري الذي كانت شخصيته حاضرة في أذهان البصريين لا سيما وقد تزامن هذا الحضور مع الأحداث الكبيرة المشار إليها آنفا .

ولذا تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء سيرة محمد زكي والدور السياسي الذي قام به في نطاق تاريخ العراق المعاصر ، وعلى الرغم من قلة المصادر والوثائق الخاصة بالدراسة وندرة معلوماتها ، إلا أن قناعة الباحثين ازدادت في أن سيرة محمد زكي تمثل موضوعا مهما للكتابة ، إذ نعتقد أن مثل هذا العمل أساسي جدا حيث تمثل سيرته صورة واضحة لجانب من تاريخ العراق ، خاصة إذا ما علمنا إن محمد زكي ومعه الكثير من الرواد الأوائل تحمسوا كثيرا لأرائهم وأفكارهم ومواقفهم السياسية واعتبروها (أقوم المسالك) للنهضة العراقية الحديثة .

(١) ولادته ونشأته :

ولد فاخر محمد زكي وهو اسمه الكامل في مدينة البصرة ناحية أبي الخصيب عام ١٨٩٤في أحدى القرى لبسيطة في هذه الناحية المعروفة بتواضع أهلها وبساتينها الجميلة وهي قرية مهيجران ، وتربى في أسرة فقيرة متواضعة ينحدر نسبها من بلدة بريدة في نجد ، وعاش طفولة بعيدة عن الترف والدلال إذ توفي والده وهو صغير السن فكفله عمه الحاج محمود واشرف على إعداده وتربيته[١] .

كان محمد زكي نحيفا اسمر البشرة، انعكس اثر البيئة التي تربى فيها على شخصيته، فغدت صفة الحياء والتواضع مع الرقة والعطف من أشهر ما عرف به ، " **فضلا عن خفة ظل تزينها عزة نفس عالية** " [٢]

تلقى محمد زكي تعليمه الابتدائي والمتوسط والإعدادي في مدينة البصرة، وبعد نجاحه التحق لدراسة المحاماة بمدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩١٢ [٣] ، وكانت لديه رغبة قوية في دراسة القانون وتفرعاته ، ويبدوا أن شخصيته كانت بارزة ومحببة ضمن زملائه الطلبة وهذا ما يفسر قيامهم بتكليفه ليكون ممثلا عنهم من أجل رفع برقية إلى الحزب الحر المعتدل [*] في البصرة يطلب فيها التدخل للمساعدة لإنقاذ مدرسة الحقوق بعد أن عزمت الحكومة العثمانية إغلاقها عام ١٩١٣ولم يمض عامان على افتتاحها [٤] .

أثمرت جهود محمد زكي مع الحزب الحر المعتدل ، في إعادة افتتاح مدرسة الحقوق حيث أبرق معتمد الحزب إلى محمد زكي يخبره بذلك ، فكان أن رد الأخير عليه، بإرسال برقية إلى هيئة الحزب الحر المعتدل يشكرها فيها على موقف الحزب المؤيد والمساند لطلبة مدرسة الحقوق [٥] .

ولكن ما أن أعلنت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، حتى صدرت الأوامر من السلطات العثمانية بالالتحاق بالجيش العثماني ومحمد زكي لم يكن إلا في السنة الثانية من الحقوق، فسيق مع باقي رفاقه إلى ساحات الحرب ، حيث التحق كضابط احتياط في الجيش العثماني ، وجرح في إحدى المعارك التي خاضها ضد الانكليز وهي معركة (سلمان باك) عام ١٩١٧ [٦] .

نتيجة لتلك الإصابة ، نقل محمد زكي إلى العاصمة استانبول للعلاج واستقر فيها بعد إكمال علاجه ، وقد انتهز فرصة وجوده هناك فقرر إكمال دراسته للحقوق ولكن متطلبات الحياة استوجبت البحث عن عمل يعينه على تحقيق طموحه فكان أن ساعدته الظروف في الحصول على وظيفة في محطة قطار حيدر باشا، وبعدها تمكن من إكمال دراسته للمحاماة ، بعد الالتحاق بمعهد الحقوق في استانبول [٧]

وهنا ظهرت إرادته القوية وتصميمه العالي على مواصلة طريقه وتحقيق طموحاته وأهدافه فكان نجاحه في مرحلة الاختبار الأولى في المعهد اكبر الأثر في نجاحاته اللاحقة وأصبح لبنة أساسية في نضوج شخصيته الاجتماعية والوطنية.

استفاد محمد زكي من استقراره في العاصمة استانبول للغرض العلمي الأكاديمي في تلك المدة الحرجة من تاريخ الإمبراطورية العثمانية فاختلط بالمجتمع التركي واطلع على ثقافاته وتكوينه الاجتماعي، فادى ذلك إلى أن يكون على مقربة ومحك من التيارات السياسية والفكرية المتعددة السائدة هناك ، وما وصلت إليه المدنية من تطور ورق [٨].

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨ ، عاد محمد زكي إلى البصرة بعد أن تحقق حلمه وحصل على شهادة الحقوق ، ولكن ظروفه المادية لم تسمح له بافتتاح مكتب محاماة خاص به فاشتغل في مكتب احد المحامين المعروفين وهو (عمر فوزي) فتمكن من تجنب تكاليف باهظة يتطلبها افتتاح مكتب محاماة ، واستطاع اكتساب المزيد من الخبرات القانونية على يد صاحب المكتب ، وهذا ما تبين لاحقا على صعيد

نشاطه المهني ، فحقق المكتب نجاحا كبيرا مكن محمد زكي فيما بعد من افتتاح مكتب خاص به لاقى نفس النجاح والسمعة الطيبة ، يقول خيري العمري " **إن من دواعي نجاح محمد زكي في مهنته حبه لها وإخلاصه للحق ، وخلقه الرفيع ونزاهته في التعامل والمتابعة المتواصلة والمعارضة المكشوفة ، كل تلك العوامل جعلت مكتبه مزدحما بالناس ومليئا بالدعاوي** " (٩)

إن إخلاص محمد زكي لعمله اكسبه سمعة طيبة وشعبية واسعة في صفوف المجتمع البصري وهذا الأمر ساعده كثيرا للحصول على ثقتهم في الترشيح لعضوية المجلس التأسيسي العراقي والمجلس النيابي ، وعرف عن محمد زكي انه كان كثير المطالعة وواسع الثقافة وخاصة في مجال القانون وكان في تلك المدة مولعا بالتدريس ، وقد مارسه بالفعل عندما عمل محاضرا لمادة قانون العقوبات في كلية الحقوق ، وحظي درسه بإعجاب واحترام طلابه ، وعرف عنه انه كان كثيرا ما ينتهز الفرص لزيادة الاختلاط بهم والتعرف على مشاكلهم بهدف خلق جو من الألفة والمحبة مما زاده قربا من طلبته (١٠) .

اختلف محمد زكي كثيرا عن أقرانه ممن تخرجوا من مدرسة الحقوق في اسطنبول، إذ كان هؤلاء أكثر التصاقا وتأثرا بالمدرسة العثمانية واتجاهاتها في التفسير القانوني ، أما هو فقد تنوعت مصادر ثقافته القانونية وكان أكثر ميلا لتأسيس مدرسة بصرية في هذا الاتجاه إذ كان يعتقد أنها ستكون أكثر حيوية في فهم وتفسير المواد القانونية ، وقد حلل روفائيل بطي (١١) شخصية محمد زكي وسر جاذبيته قائلا " **إن ذلك يرجع الى عصاميته النبيلة وسيرته النظيفة ونزعته الفكرية الحية ،... انه رجل عصامي سما باجتهاده وحدة ملكاته الذهنية الى منزلة رفيعة أولته مكانة في الصف المتقدم من أترابه وبني قومه،وظل دؤوبا على الدرس والثقافة بعد إتمام دراسته وكان مثالا راقيا للفتنة والجد** (١٢)

(٢) بواكير نشاطاته السياسية والثقافية :

كانت البصرة حينذاك واقعة تحت الاحتلال البريطاني ، ويبدو أن محمد زكي كان من المعارضين لهذا الاحتلال وتجلى موقفه هذا في معارضته للمشروع الذي أيده بعض أثرياء البصرة والقاضي بانفصال المدينة عن العراق ، وإلحاقها بإدارة التاج البريطاني ، ففي عام ١٩٢١ عرضت الحكومة البريطانية مشروعا يقضي بفصل البصرة عن العراق

ووضعها تحت إشراف التاج البريطاني ، وقد بادر العديد من وجهاء البصـــرة وملاكيهـــا لتأييد المشروع وحث البريطانيين على الإسراع في انجازه وكان أبرزهم طـــه الســـلمان وعلي الزهير وأغا جعفر والشيخ إبراهيم شيخ الزبير وسليمان الغماس رئـــيس بلـــديتها وغباشي السعد واحمد الصانع وعبداللطيف المنديل وغيرهم ، ووقعوا عريضـــة للســـير برسي كوكس تتضمن ترحيبهم بالمشروع وموافقتهم عليه(١٣) .

عارض محمد زكي والعديد من زملائه الشباب المشروع البريطاني بشدة لما يحمله من أخطار جسيمة على وحدة العراق الوطنية ، وبلغت معارضتهم مسامع رئيس المحاكم المستر براهامس (***Mr.Brahams***) الذي هددهم بالاعتقال ، وأثمر نشاط محمد زكـــي المعارض للمشروع نتائج ايجابية نهاية الأمر نتيجة مقابلاته للعديـــد مـــن الشخصـــيات البريطانية البارزة في العراق ، إذ قررت بريطانيا غض النظر عن المشـــروع وحصـــل محمد زكي على وعد من السير برسي كوكس بان البصرة ستظل عراقية (١٤) .

لم يقتصر نشاط محمد زكي على الجانب السياسي فقط ، فقد ســـاهم فـــي بعـــض النشاطات الثقافية مع عدد من مثقفي البصرة آنذاك ، ففي عام ١٩٢٤ كان فـــي البصـــرة مكتبة تقع في محلة السيف ، وكان محمد زكي يلتقي فيها بعدد من الشباب المثقف لمطالعة الصحف والمجلات والكتب ، وصادف حينها أن عين طالب مشـــتاق مـــديرا لمعـــارف البصرة وكالة ، فعزم الأخير على التعرف على محمد زكي وزملائه والاستفادة منهم في ترسيخ الوعي الوطني وغرس المفاهيم السياسية ، وكان يهدف الى القيام بأنشطة وفعاليات تهدف الى إشاعة القيم الثقافية بالاستعانة بهؤلاء ، كما أراد بذل كل جهد ممكـــن لتـــدعيم وتوسيع مداركهم السياسية وتوعيتهم من خلال المحاضرات والندوات في مختلف ميـــادين المعرفة الإنسانية كالسياسة والاجتماع والاقتصاد والعلوم العامة (١٥) .

اخذ طالب مشتاق يتردد على المكتبة عصر كل يوم فتمكن من التعرف على محمد زكي وزملائه وجرت بينه وبينهم محاورات ونقاشات عديدة في المجالات الانف ذكرهـــا وتمكن من تشكيل لجنة من بعض هؤلاء الشباب ومـــنهم محمـــد زكـــي ســـميت (لجنـــة المحاضرات) أخذت تنظم العديد من المحاضرات الأسبوعية ، وألقى محمد زكي عدد من المحاضرات الثقافية تحدث فيها عن الاشتراكية والنظام الرأسمالي (١٦) .

كان ما مر ذكره ابرز المحطات السياسية في حياة محمد زكي يتضح من خلالها انه كان عصامياً ، استطاع أن يشق طريقه في الحياة ويبني مستقبله ويرتقي أعلى المناصب بالاعتماد على نفسه وقدراته دون الاتكال على أحد، كل تلك الميزات الآنفة الذكر جعلت محمد زكي من الشخصيات المعروفة بين أهالي البصرة بالثقة والنزاهة مما أدى بالتالي إلى فوزه في انتخابات عام ١٩٢٤ كأحد أعضاء المجلس التأسيسي نيابة عن البصرة [١٧]، ليبدأ مع ذلك دور مهم وجديد له في معترك الحياة السياسية في العاصمة بغداد.

(٣) دور محمد زكي في المجلس التأسيسي ١٩٢٤ :

كانت مصادقة المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية البريطانية الموقعة عام ١٩٢٢ أهم الضرورات أمام حكومة عبد الرحمن النقيب للموافقة النهائية عليها ، ولهذا الغرض صدر قانون الانتخابات في الرابع من آذار ١٩٢٢ الذي أسهم العديد من شخصيات البصرة في إظهاره الى حيز الوجود أمثال طالب النقيب وسليمان فيضي [١٨]

في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٢٢ صدرت الإرادة الملكية بتعيين يوم الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول ١٩٢٣ موعدا لإجراء الانتخابات التي فاز فيها احد عشر نائبا عن البصرة [١٩] منهم الشخصية موضوع الدراسة محمد زكي .

برز محمد زكي في جلسات المجلس التأسيسي من خلال إسهامه في مناقشة القضايا التي طرحت على بساط البحث لا سيما منها تلك التي تهم المصالح الوطنية مثل معاهدة ١٩٢٢ خاصة بعد اختياره مقرراً للجنة تعديل المعاهدة المذكورة ، وقانون انتخابات مجلس النواب ، ولائحة القانون الأساس .

افتتح المجلس التأسيسي في السابع والعشرين من آذار ١٩٢٤ ، وفي جلسته الثالثة قدم رئيس المجلس عبد المحسن السعدون مذكرة حكومة جعفر العسكري التي طلبت فيها عرض مواد المعاهدة على المجلس للتصديق عليها ، وقد أثارت إجراءات التصديق ردود مناقشات هامة كان لمحمد زكي حصة واضحة فيها عندما سجل اعتراضه القانوني على مقترح تشكيل لجنة من كل لواء لغرض دراسة المعاهدة ومناقشتها قائلا " .. **يجب أن لا نلتزم بهذا الشرط لان المعاهدة بحاجة الى ذوي الاختصاص في مجال العدل والمال والعسكرية وممن لهم باع طويل في دراسة القانون والمعاهدات الدولية ..**"[٢٠] مؤكدا على أن يكون اختيار اللجنة عن طريق الاقتراع السري.

وعاد محمد زكي للحديث مرة أخرى مؤكدا على رأيه السابق وهو ضرورة أن يكون أعضاء لجنة تدقيق المعاهدة من الاختصاصيين بقوله " .. **أن مندوب العراق يمثل الأمة العراقية جميعها وكلنا نسعى الى غاية واحدة ، ونشعر بشعور واحد ، والمسؤولية تعود الى الجميع ، وكلنا عراقيون نعيش في ارض العراق ، فلا حاجة لنيابة عضو من كل لواء في لجنة المعاهدة ، ويجب أن ننتخب خمسة عشر عضوا سواء كانوا من لواء واحد أو من لوائين ..**[٢١] .

لم يكتف محمد زكي في طرح رأيه من خلال الحديث فقط ، بل قام بتقديم مذكرة رسمية الى رئيس المجلس مؤكدا على موقفه السابق ومعارضا لفكرة إختيار مندوب عن كل لواء ، إلا أن المقترح رفض في النهاية لصالح المقترح المضاد ، وتم اختياره ممثلا للبصرة ومقررا في لجنة تدقيق المعاهدة التي رأسها ياسين الهاشمي [٢٢] .

يبدوا واضحا أن محمد زكي كان يتعامل بموضوعية وحرص مع مسالة اختيار أعضاء لجنة تدقيق المعاهدة بتركيزه على الجانب المهني للأعضاء لان إشراك ذوي الاختصاص والخبرة سيمكن باقي الأعضاء من فهم واستيعاب بنود المعاهدة وأغراضها الخفية والمعلنة ما يمكنهم من إبداء مواقفهم النهائية بشكل صحيح ، لذا كان لإصرار محمد زكي على رأيه ما يبرره ويمثل حالة متقدمة من الوعي الوطني والنضج السياسي تميز بها عن باقي أقرانه في المجلس التأسيسي .

وحينما باشرت اللجنة المذكورة بمهامها برز محمد زكي مرة أخرى كأحد أهم أعضاءها وأنشطهم في مناقشة مواد المعاهدة ونقدها وتحليلها، إذ قام بتدقيقها ومراجعتها بهمة ونشاط ، وكان من الطبيعي وهو القانوني الوحيد بين أعضاء اللجنة أن يقع عليه العبء الأكبر في النهوض بذلك الواجب ، فدرس المعاهدة بكامل نصوصها وملاحقها دراسة مسهبة رجع فيها الى ميثاق عصبة الأمم والمعاهدات الدولية فخرج منها بتقرير يقع في ٦٥ صفحة ضمنه العديد من المقترحات كشف فيها عن شخصية متميزة ومواهب فذة [٢٣] ، ففي الرابع والعشرين من ايار \ مايس ١٩٢٤ أسهم مع زميليه في المجلس وهم كل من سليمان غزالة وأمين عالي باش أعيان في تقديم مقترح الى رئاسة المجلس طالبوا فيه قراءة المعاهدة والاتفاقيات الملحقة أولا ، وقراءة التقرير المقدم من الحكومة بشأنها ثانيا ، ومن ثم فتح باب المناقشات كإجراء تكميلي ، إلا أن المقترح لم يحصل على

الأكثرية المطلوبة[٢٤] ، وفي جلسة عقدت في السادس من حزيران ١٩٢٤ تحدث محمد زكي بصفته مقررا للجنة موضحا أن الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة وخاصة الاتفاقية العدلية هي اشد سوءا وخطرا على العراق من نظام الامتيازات الذي كان مطبقا في العهد العثماني ، ففي السابق لم يكن أيا من الأعضاء العاملين في المحاكم أجنبيا ، أما الاتفاقية العدلية مع بريطانيا فقد نصت صراحة على أن يكون أعضاء المحاكم كلهم من الأجانب ، وأشار الى خطورة المادة الخامسة من الاتفاقية العدلية التي نصت على أن " **..عزل القضاة وتعيينهم يكون بأمر المندوب السامي** ".[٢٥] وختم محمد زكي حديثه مؤكدا على ضرورة أن تولي الحكومة اهتماما اكبر بقضية الموصل وإعطائها الأولوية في المعالجة وتقديمها على غيرها من القضايا السياسية الحساسة بما فيها موضوع المعاهدة مؤكدا " **.. أن العراق لا يقوم بدون الموصل** [٢٦] .

ونتيجة لمواقف الرفض والتشكيك بالمعاهدة من جانب محمد زكي وغيره من النواب في المجلس التأسيسي وصلت المناقشات الى طريق مسدود فما كان من المندوب السامي البريطاني السير هنري دوبس (***Henry Dopz***) إلا التهديد بحل المجلس في حال رفضه التصديق على المعاهدة ، وابلغ قراره هذا الى الملك فيصل الأول في العاشر من حزيران ١٩٢٤ ، فقام الملك بدعوة المجلس للاجتماع قبل منتصف الليلة المذكورة للمصادقة على المعاهدة وهو الموعد النهائي الذي حددته الحكومة البريطانية بهذا الصدد[٢٧] ، وخلال الجلسة المذكورة قدم ياسين الهاشمي تقريرا الى رئيس الجلسة وقع عليه ٢٣ نائبا في مقدمتهم محمد زكي مطالبين بعقد مفاوضات عراقية – بريطانية بهدف تعديل بنود المعاهدة وتأخذ بنظر الاعتبار ضمان حقوق العراق فيما يتعلق بقضية الموصل ، تلك المسالة التي لم تحددها المعاهدة بشكل واضح [٢٨]، ومن جانبه عارض محمد زكي بشدة تقرير رئيس الوزراء جعفر العسكري الذي قدم في الجلسة نفسها والذي دعا الى التصديق على المعاهدة وملاحقها بحجة أن العراق يحتفظ بحق إلغاء المعاهدة إذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في الموصل ، ذلك أن المعاهدة لم تحدد آلية تعامل بريطانيا مع هذه المسالة بشكل صريح ، وفي النهاية رفض تقرير ياسين الهاشمي بعد أن صوت ٣٧ نائبا لصالح تقرير رئيس الوزراء ومعارضة ٢٤ نائبا من مجموع ٦٩ بعد امتناع ثمانية نواب عن التصويت [٢٩]، وبذلك تم استحصال المصادقة القانونية

للمعاهدة من المجلس التأسيسي العراقي الذي شكل بالأساس لتحقيق هذا الهدف ، وعلى الرغم من أن معارضة محمد زكي لم تستطع التأثير في مجرى الأحداث إذ كانت ضعيفة بالقياس الى قوة تأثير الجهة المنافسة إلا انه سجل موقفا وطنيا مشهودا في تاريخ العراق المعاصر وبرز ذلك جليا في أحاديثه ومداخلاته داخل المجلس ، ويمكن القول أن محمد زكي كان عملاقا داخل المجلس التأسيسي فأطروحاته كانت تدل على نضجه القانوني ووعيه السياسي ، وهذه الكفاءة القانونية مكنته من فهم واستيعاب الظروف السياسية الذاتية والموضوعية للبلاد في تلك المرحلة المهمة من تاريخ العراق فكان شخصية كارزمية استطاعت أن تؤثر في الآخرين ما جعل العديد من السياسيين يسعون لكسبه الى جانبهم .

وفضلا عن هذا النشاط كان لمحمد زكي مساهمة جادة في إثراء الحياة النيابية وإرساء أسسها وتقاليدها من خلال مشاركته في مناقشة قانون الانتخابات عندما قدم بالاشتراك مع بعض زملائه في المجلس وهم كل من سليمان غزالة وعبود الملاك وعبد الرحمن النصر وروبين سويخ اقتراحا مطالبين فيه بضرورة تقسيم العراق الى ثلاث مناطق انتخابية فتمت الموافقة على المقترح ، كما قدم اقتراحا الى المجلس طالب فيه بضرورة أن يكون حجم المنتخبين الثانويين بنسبة واحد الى مائتين لضمان عدم تدخل الحكومة بنتائجها ، ولكن المقترح رفض بحجة أن الإجراءات المتبعة تضمن نزاهة الانتخابات وانسيابيتها وبرر نائب الموصل اصف قاسم رفض المجلس لمقترح محمد زكي بقوله " **إن الحكومة منا والينا** " ، فما كان من محمد زكي إلا أن رد على نائب الموصل مشيرا إلا انه من الخطأ تسليم الرأي السياسي للحكومة بشكل قاطع إذا لم تراع حقوق البلاد ، و " **.. لو سلمنا أمرنا للحكومة فعلينا أن لا ننتخب نوابا ولا نشكل مجلسا نيابيا، وهناك مسالة قانونية في غاية الأهمية وهي أن القواعد الدستورية توصي بان جميع شؤون الانتخابات عائدة للشعب ، والحكومة ليس لها حق التدخل فيها ، لان الهيئات التفتيشية هي المسئولة عن الإنتخابات والحكومة تصدر الأوامر بشأنها فقط ، ولذا فانا لا اتفق مع رأي نائب الموصل** "[٣٠] ويدل كلام محمد زكي على اطلاعه الواسع بشؤون الإنتخابات وكيفية ممارساتها كما عبر عن فهم مسبق بواجبات الحكومة بهذا الخصوص وهو ما كان يجهله الكثير من النواب .

وأخيرا كان له إسهام واضح في مناقشة مسودة القانون الأساس التي قــدمت الـــى المجلس في التاسع من نيسان عام ١٩٢٤ وأقرت في العاشر من تموز من العـــام نفســـه وطالب مع زملائه بتصحيح الأخطاء اللغوية وإعادة صياغة الكثير من الفقرات الـــواردة فيه حتى تتلاءم أكثر مع مصلحة الشعب العراقي [٣١] ، وفي الواقع يمكن القول أن قانون الانتخابات ولائحة القانون الأساس يبقيان من الوثائق السياسية الجديرة بالاعتبـــار وذلـــك لظروف إعدادهما والعراق في ظل الانتداب البريطاني ، ولطبيعة الأوضـــاع السياســـية والاجتماعية التي كانت سائدة في البلاد ، إذ يتضح لنا أن محمد زكي كانت لـــه لمســـات واضحة في مناقشة هذين القانونين من خلال أحاديثه ووقفاته فـــي المجلـــس التأسيســـي العراقي وهي وقفات كانت تنم عن الحرص على مستقبل العراق .

(٤) دور محمد زكي في مجلس النواب

لعب محمد زكي دوراً مهماً في الحياة النيابية العراقية، وجـــاء ذلـــك مـــن خـــلال اشتراكه نائباً عن البصرة، إذ انتخب لثلاث دورات نيابية وهي الدورة الانتخابية الثانيـــة ١٩٢٨ – ١٩٣٠، و الرابعة ١٩٣٢ – ١٩٣٤ والخامسة ١٩٣٤ – ١٩٣٥، هذا إضـــافة إلى انتخابه مرتين لرئاسة مجلس النواب إبان وزارة ياسين الهاشمي الثانية.

ساهم محمد زكي من خلال جلسات مجلس النواب مساهمة فعالة في مناقشة العديد من القضايا، التي طرحت على بساط النقاش، والتي شملت جميع جوانب الحياة السياســـية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ كان يقول في هذا الصدد " **أن النائب يمثل حقيقـــة رغبة الأمة ، ولذلك يجب أن نعمل قبل كل شيء على ما يسر الأمة ، لا ما يوجب اســـتياءها ، فضلا عن ذلك يجب النظر الى مصالح الأمة بروح موضوعية وبدون تعصب** "[٣٢].

اخذ محمد زكي على عاتقه مهمة متابعة أعمال الوزارات ومراقبة تنفيذ ما تعهـــدت به ضمن برنامجها ، ومن هذا المنطلق أولى اهتماما كبيرا بمناهج الوزارات وسياســـاتها ومنحها الأولوية ضمن نشاطه في مجلس النواب استنادا الى أحقية النواب الدستورية فـــي مساءلة الوزراء وحجب الثقة عنهم بأكثرية أعضاء المجلس مما يحتم تقديم اســـتقالاتهم ، مؤكدا على مسالة قانونية ودستورية بان السلطة التنفيذية لابد أن تكون مســـؤولة بشـــكل مباشر أمام السلطة التشريعية .

تصدى محمد زكي من خلال أحاديثه في مجلس النواب للعديد من الوزارات مشخصا أخطاءها ومحددا المعالجات وأول ما جسد ذلك بوضوح انتقاده لتوفيق السويدي بعد أول وزارة شكلها في مايس عام ١٩٢٨وتقدم بمنهاجها الى مجلس النواب الذي أكد فيه على العمل على تطوير البلاد وإجراء مفاوضات مع بريطانيا لإدخال العراق في عصبة الأمم(٣٣)، وبهذا الشأن تحدث محمد زكي منتقدا حكومة السويدي في مسالة قانونية جديرة بالمناقشة مطالبا بضرورة توزيع منهاج الحكومة على النواب قبل فترة مناسبة وذلك لغرض الدراسة وإبداء الملاحظات عليه بشكل دقيق لان العديد من النواب لم يتمكنوا من الاطلاع على المنهاج ، لذا اقترح محمد زكي تأجيل الجلسة لغرض إفساح المجال أمام النواب للاطلاع عليه وإعداد نقاط ومحاور النقاش بصدده ، ولاقى المقترح تأييد عدد من نواب المجلس أبرزهم نائب المنتفق السيد عبد المهدي ونائب بغداد حمدي الباجه جي ونائب الموصل ضياء يونس ، إلا أن المجلس رفض الاقتراح المذكور ، وجرى التصويت على منهاج الوزارة فحصل على موافقة ٥٦ صوتا مقابل رفض ١٦ صوتا كان محمد زكي أول المعارضين (٣٤)، فما كان من محمد زكي إلا أن علق قائلا " **أن ضعفنا هو الذي حملنا الى قبول الانتداب ، وهذه حقيقة يجب أن لا تنكر** " وطالب بان يكون مجلس النواب على علم بأي مطاليب تقدمها الحكومة العراقية في مفاوضاتها مع بريطانيا(٣٥).

كما تعرض محمد زكي بالانتقاد الشديد لحكومة السويدي الثانية المشكلة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ وطالب بأن تكون أقوال الوزراء مقرونة بالأفعال ورأى أن الوزارة المذكورة لا حول لها ولا قوة مشيرا الى نظام التفتيش الذي على الرغم من اقترانه بالإرادة الملكية إلا انه بقي مجرد حبر على ورق بسبب معارضة المستشار البريطاني له على الرغم مما فيه من مصلحة للبلد ، في حين أن كل طرح بشان الأجانب في البلاد كان يجد طريقه الى التنفيذ مباشر ما يؤكد ازدواجية الحكومة في التعامل مع القوانين المطروحة آنذاك(٣٦) . واشترك في مناقشة العديد من المسائل أهمها المعاهدات العراقية البريطانية للأعوام ١٩٢٢ – ١٩٢٨ إذ طالب بضرورة تعديلها ، لأنها من وجهة نظره تكبل العراق بالمزيد من الالتزامات لصالح بريطانيا ، لذلك وجه محمد زكي الانتقاد العنيف لكل من ياسين الهاشمي وباقي وزراء حكومة السويدي متسائلا عن إمكانية

امتناعه بصفته وزيرا للمالية في تأدية ما اسماه بالجزية الى دار الاعتمـــاد البريطـــاني ، واستفسر منه عن أسباب عدم فرض رسوم كمركية عن المواد الموردة للأجانب ولا سيما أن الوضع الاقتصادي كان يمر في حالة سيئة للغاية مطالبا بضرورة إيجاد أسواق خاصة بالمنتجات الوطنية العراقية ومبينا خطورة انصياع بعض الحكومات مثل حكومة محســن السعدون، وتوفيق السويدي للمحتل البريطاني[٣٧] .

يؤكد ما مر ذكره أن محمد زكي كان راغبا وحريصا علـــى أن تتخــذ الحكومــة سياقات عمل ثابتة ومحددة في مناهج عملها من خلال منظار واحد يتجلـــى فيــه صـــدق المشاعر والإخلاص للوطن وجعله فوق كل الاعتبارات والانتماءات ، وكانت أطروحاتــه تدل على الفهم العميق للقانون والحياة السياسية والبرلمانية في العراق ، وكـــان حريصـــا وغيورا على الوطن ودائما ما كان يتحدث بجرأة واضحة وبقدرة عالية على الإقناع لأنه كان ضليعا بالقانون ومتفهما لطبيعة المرحلة آنذاك .

أما الجانب الاقتصادي فقد ركز محمد زكي في مناقشاته ، على ما يخص شـــؤون الميزانية العامة ، حيث طالب بضرورة عدم الإسراف في النفقات نظراً لحالة العجز التي تعاني منها الميزانية من خلال استحداث عدد مـــن الـــدوائر الحكوميـــة غيـــر المجديـــة كاستحداث القنصلية العراقية في مصر ، واستحداث دائرة التشريفات في وزارة الخارجية بسبب تكاليفها الباهظة ، كما أكد في هذا المجال على ضرورة تقليص عـــدد المـــوظفين الأجانب في العراق والذين شكلوا عبئاً على الميزانية نظراً لزيادة أعدادهم عن النســـبة المحددة في الاتفاقيات المعقودة بين الجانبين العراقي والبريطاني ولاسيما معاهـــدة ١٩٢٤ التي حددت أعدادهم ب١٠٤ موظفين فقط في حين تجاوز عـــددهم عـــام ١٩٢٨ أكثـــر من٢٠٠ موظف [٣٨] ، ومن الواضح أن طرح محمد زكي لهذا الموضوع المهم والخطير في تلك المرحلة بالذات يدلل على سعة اطلاعه ومعرفتـــه الدقيقـــة بطبيعـــة المعاهـــدات العراقية البريطانية الموقعة بين الجانبين وخاصة في مسالة الموظفين البريطـــانيين فـــي العراق ، وأراد محمد زكي من ذلك إيصال رسالة واضحة للحكومة العراقية تتعلق بمسالة السيادة الوطنية وضرورة احترام بريطانيا للمواثيق والتعهدات التي قطعتها على نفســـها ، وحث الحكومة على المطالبة بتطبيق بنود معاهداتها مع بريطانيا بشكل دقيق وموضوعي.

وفي الجانب الاقتصادي أيضاً تطرق محمد زكي إلى الناحية الزراعية وضرورة تطبيق قانون تمليك الأراضي الأميرية المغروسة إلى الفلاحين [٣٩] .

واجتماعياً فقد ركز محمد زكي فيه على بعض المواضيع كالصحة حيث طالب بزيادة رواتب الأطباء الذين يعيشون في الألوية ، كما بين أهمية توزيع الأطباء الاختصاصيين على مدن العراق المختلفة ، دون تركزهم في العاصمة فقط[٤٠] .

وأشار في معرض مناقشته للجانب الصحي إلى نقطة مهمة ، وهي الفارق بين مرتب الطبيب العراقي مقارنة بالأجنبي وشدد على إزالة هذا الفارق ، كما بين أهمية منع المشروبات الكحولية منعاً باتاً باعتبارها أحد الأسباب الرئيسة للقيام بالجرائم[٤١] .

وفي الجانب الإداري فقد شدد على أهمية وجود نقابة للمحامين، باعتباره المحاماة من المهن القديمة، ومن الجدير بالذكر أن محمد زكي له دور كبير في وضع اللمسات الأولى لنقابة المحامين في العراق ، وفي السياق ذاته طالب بزيادة راتب القاضي ليحول ذلك دون قبوله للرشاوى مما يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة [٤٢] .

وبالنسبة للتعليم فقد دعا إلى الاهتمام بالبعثات العلمية ، لما لها من دور في رقي البلدان وتقدمها من وجهة نظره،وشدد على ضرورة زيادة مخصصات وزارة المعارف [٤٣] .

لقد برز محمد زكي كواحد من ألمع نواب العراق من خلال مناقشاته وآرائه الصريحة والجادة التي طرحها داخل قاعة المجلس النيابي ، بل يمكن القول أن دوره وإسهاماته كانت واضحة ومتميزة في مناقشة الموضوعات الانف ذكرها ، ولم يكتف محمد زكي بطرح السلبيات ونقاط الضعف في إجراءات الحكومة وقوانينها ، بل كان يقدم الحلول والمعالجات المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها القوانين الموضوعة للمناقشة ، ويمكن الملاحظة أن محمد زكي كان معارضا لأغلب سياسات الحكومة وخاصة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية لأنها كانت من وجهة نظره لا تلبي رغبات الشعب واحتياجاته .

(٥) انضمام محمد زكي إلى حزب الإخاء الوطني ودوره في إضراب ١٩٣١:

نظراً للمزايا السابقة الذكر التي تمتع بها محمد زكي، وبروزه في جلسات المجلس التأسيسي سعى العديد من زعماء السياسة آنذاك للعمل من أجل كسبه إلى صفوف أحزابهم[٤٤]، وكان ياسين الهاشمي من بين أولئك الساسة .

وتعود بداية علاقة محمد زكي مع ياسين الهاشمي إلى عام ١٩٢٤ حينما اشترك الاثنان في لجنة تدقيق معاهدة ١٩٢٢ في المجلس التأسيسي التي رأسها الهاشمي، وقد عمل الأخير من أجل ضمّه إلى كتلته حتى نجح في ذلك فانضم محمد زكي إلى الهيئة المؤسسة لحزب الإخاء الوطني الذي تأسس عام ١٩٣٠، والذي ألف فيه المحامون نسبة مهمة من أعضاءه(٤٥) .

ويمكن القول إن من الأسباب التي دعت إلى انضمام محمد زكي إلى حزب الإخاء الوطني، هو انسجام أفكاره ومبادئه مع اتجاهات ومواقف ياسين الهاشمي السياسية والتي كان من أهمها الاتفاق حول معارضة معاهدة ١٩٣٠العراقي – البريطانية ، واستمر محمد زكي في الهيئة الإدارية لحزب الإخاء الوطني وكأحد أبرز أعضاءه إلى جانب ابرز ساسة العراق آنذاك مثل رشيد عالي الكيلاني وعلى جودت الأيوبي وآخرين(٤٦) . كما كان من ضمن أعضاء الحزب الذين وقعوا وثيقة التآخي عام ١٩٣٠ ، مع الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن بعد أن قررت وزارة نوري السعيد الثالثة حل مجلس النواب والشروع بإجراء انتخابات جديدة(٤٧) .

إلى جانب عضويته في الهيئة الإدارية للحزب ، فقد كان محمد زكي المحامي الرسمي لحزب الإخاء الوطني ، الذي دافع عنه في الصحف العائدة للحزب وكذلك من تولى الدفاع عنه أمام المحاكم(٤٨) ، هذا بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة التي جمعته مع رئيس الحزب ياسين الهاشمي ، والتي استمرت إلى آخر أيام الأخير(٤٩) ، حيث اتخذ محمد زكي بمثابة المستشار له في كافة الأمور الحزبية الخاصة(٥٠).

ساهم محمد زكي في العديد من أنشطة الحزب وأهمها إضراب عام ١٩٣١، حيث شهد العراق منذ عام ١٩٣٠، أزمة اقتصادية كبيرة نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية التي لحقت بالعالم أجمع خلال الفترة بين عامي ١٩٢٩ – ١٩٣٣، وكان العراق بحكم ارتباطه بالاقتصاد البريطاني من الدول التي طالتها الأزمة ، وقد أسفر عن هذه الأزمة فرض العديد من الضرائب على الشعب العراقي ، لتغطية العجز في الميزانية ففي محاولة منها للتخفيف عن ضغط تبعات الأزمة الاقتصادية على ميزانية الدولة تبنت الحكومة سياسات ضريبية تحولت في نهاية المطاف الى عبء إضافي على كل الجماهير ، وكان من ضمن هذه الضرائب ما عرف بقانون رسوم البلديات الذي أصدرته الحكومة في الثاني من

حزيران عام ١٩٣١ تضمن من المواد ما جعل كل كادح عراقي تحت ضغط ضريبي كان غريبا في العديد من مظاهره ، فقد جاء القانون برسوم لم تكن موجودة أو معهودة من قبل مثل الرسوم التي فرضت على الكلاب والحمير ودفن الموتى ووسائط النقل وكل المهن والحرف الأهلية ولم تستثن حتى الحمالين وصباغي الأحذية ، وكان بعض هذه الرسوم مرتفعا جدا مما لا يحتمله ذوي الدخل المحدود [٥١].

شنّ حزب الإخاء الوطني من جانبه هجوماً عنيفاً على هذه الرسوم لأنها كلفت الشعب العراقي وبالأخص الطبقات الفقيرة والمتوسطة ما لا طاقة لها على تحمله، فقام الحزب بالمظاهرات والاحتجاجات في كل المدن العراقية، وخاصة تلك التي كانت للحزب فروع فيها [٥٢] .

ولأن البصرة أحدى المدن التي شهدت جزء كبير من تلك الاحتجاجات، وبحكم انضمامه الى حزب الإخاء الوطني فقد كان من الطبيعي أن يتبنى محمد زكي موقف الحزب الذي انتمى إليه إذ لعب محمد زكي ، باعتباره ابرز أعضاء هذا الحزب دوراً مهماً في تلك الأحداث ، حيث كان هو وزميله سليمان فيضي من الذين تحدثوا أمام متصرف البصرة لعرض مطالب المتظاهرين ، إذ توجه الاثنان إلى العشار لمقابلة المتصرف مع بعض وجهاء المدينة ، وخلال اجتماعهم معه عرض محمد زكي كافة السلبيات المتعلقة بقانون رسوم البلديات ، وانتهى الاجتماع بان وعد المتصرف بالعمل من اجل تخفيض الرسوم البلدية بصورة عادلة تكفل مصالح الأهالي وتخفف عنهم وطأة الضرائب والرسوم التي اضربوا بسببها[٥٣] ، وطلب المتصرف من محمد زكي وزميله ، العمل من أجل التوسط بينه وبين المتظاهرين وتهدئتهم وفي طريق عودتهما ، تمكن محمد زكي وسليمان فيضي من إنقاذ مدير الشرطة وأحد معاونيه من أيدي المضربين[٥٤] .

وعقب ذلك وصل محمد زكي الى المتظاهرين واخبر الجماهير المحتشدة بنتائج لقائه بالمتصرف وحثهم على تفريق التظاهرة ، إلا أن بعض أعضاء الوفد الذي رافقه للقاء المتصرف لم يكونوا مقتنعين بذلك وطلبوا من الأهالي الاستمرار في التظاهر وعدم الالتفات الى كلام محمد زكي ، وكان بعض المتظاهرين يميلون الى الاستمرار في استخدام أسلوب الاحتجاج واخذوا برمي الحجارة على دعاة التهدئة ، وأمام محاولات محمد زكي ورفيقه إعادة الأمن والنظام أصاب حجر رأس محمد زكي من قبل أحد

المتظاهرين، مما أدى إلى نقله إلى المستشفى[٥٥] ، يتضح مما تقدم أن محمد زكـي كـان غير ميال الى العنف وكان يرغب في أن تنتهي الأمور بسلام من دون حـدوث أعمـال شغب والاكتفاء بتقديم الاحتجاج السلمي ، وبسبب موقفه هذا لم تقـم السـلطات المحليـة باعتقاله بعد هدوء الأحوال في البصرة ، في حين قامت باعتقال العديد من المساهمين في الإضراب ، وكان منهم سليمان فيضي رفيق محمد زكي[٥٦] .

(٦) محمد زكي في الوزارة الكيلانية الأولى والثانية :

اشترك الإخائيون في الوزارة الكيلانية الأولى التي شكلت في العشرين مـن آذار عام ١٩٣٣ باثنين من عناصرهما ، ياسين الهاشمي (وزيراً للمالية) ومحمد زكي (وزيراً للعدلية) ، وقد كان هذا المنصب أول منصب وزاري لمحمد زكي ، بالإضافة إلى أنه كان أصغر أعضاء الوزارة سناً[٥٧] . ولم يكن من السهل على رشيد عالي الكيلانـي اختيـار وزرائه ، إذ كان الانكليز يتخوفون من اندفاعه في القضايا الوطنية ، وكانوا علـى علـم بمبادئ حزب الإخاء وموقفه من معاهدة ١٩٣٠ ، ولثقة الكيلاني بمحمد زكي ومعرفتـه عن كثب اثناء نشاطه في حزب الإخاء ، جاء تكليفه بهام وزارة العدلية [٥٨] .

وخلال مدة توليه للعدلية أبان عهد تلك الوزارة قدم محمد زكـي أفكـارا عديـدة ومنظمة بهدف الارتقاء بعمل وزارته والارتفاع بمستواه ، إذ درس فكرة إعـادة النظـر بالقوانين الاستثنائية وتوسيع المجال لممارسة الحريات الدستورية ، وتسهيل قيام الجمعيات والأحزاب بمهام وطنية وتهذيبية ، كما قدم الى مجلس الوزراء مشروع قانون إدارة القرى والجمعيات بهدف تنشيط العمل الزراعي وتقديم الخدمات الطبية وتنظيم المسـاكن علـى أسس صحيحة ، مع تعديل قانون دعاوي العشائر ، والإسراع في إصدار قانون واجبـات الزراع وغيرها من المقترحات ومشاريع القوانين التي أخذت طريقهـا نحـو التشـريع وأصبحت قوانين ملزمة وواجبة التنفيذ [٩٥] .

وعقب وفاة الملك فيصل الأول في مدينة برن بسويسرا في السابع من أيلول عـام ١٩٣٣ وتبوأ الملك غازي العرش ، قدم الكيلاني استقالة وزارته في التاسع من أيلول من العام نفسه عملا بمقتضيات الأصول الدستورية في الحكومات النيابية ، فطلب منه الملـك غازي تشكيل وزارة جديدة ، فأعيد تشكيل الوزارة الثانية بالأعضاء السابقين فـي اليـوم

نفسه واستمرت بالعمل لغاية ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٣٣ [٦٠]، كانت من أهم المشاكل التي واجهت الوزارة الكيلانية هي قضية التيارين (الآشوريين)، وكان موقف محمد زكي من هذه القضية هو موافقته لرأي الوزارة القاضي بتجريد التيارين من أسلحتهم[٦١] .

بالإضافة إلى ذلك فأن أهم ما ميّز فترة تولي محمد زكي الوزارة العدلية ، هو كثرة اللوائح والقوانين التي أصدرها ومنها قانون تخفيض رسوم المحاكم والطابو ، وتأسيس دائرة التدوين القانوني ، واستحداث وظيفة حاكم تحقيق وتوسيع صلاحيات المدعي العام ونوابه وتنظيم التحقيق القضائي والتفتيش القضائي على أسس ضامنة لتنفيذ القوانين بهدف تعزيز الثقة بالنظام القضائي، وتشريع قانون نقابة المحامين ، وتمهيد السبيل إلى إصدار القانون المدني ، فضلا عن تنظيم شؤون الإحصاء ودوائر الإجراء وإصلاح قوانينها وجعلها أكثر ملائمة لحاجات البلاد [٦٢] .

لم تستمر الوزارة الكيلانية طويلاً إذ سرعان ما استقالت في الثامن والعشرين من تشرين الأول ١٩٣٣ ، بعد أن احتاجت إلى مؤازرة السلطتين التشريعية والتنفيذية فأرادت حل مجلس النواب وانتخاب آخر بديلاً عنه ، إلا أن الملك وبواسطة السفير البريطاني الذي حذّره من أن عملا كهذا سيؤدي إلى زيادة نفوذ الإخائيين ، كذلك قدم محمد زكي استقالته من وزارة العدلية، احتجاجاً على موقف الملك وتبعته الوزارة بعد ذلك[٦٣] ، حيث لم تتح الفرصة كاملة أمام محمد زكي لتنفيذ ما وضع من خطط وبرامج هدفها الارتقاء بالواقع القانوني للعراق وهو الأساس في بناء الدولة العراقية الحديثة .

(٧) محمد زكي والوزارة الهاشمية الثانية

(١٧آذار ١٩٣٥- ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) :

استلم حزب الإخاء الوطني الوزارة برئاسة ياسين الهاشمي في السابع عشر من آذار ١٩٣٥ بموجب إرادة ملكية صدرت في ذلك التاريخ، وجدد تكليف محمد زكي وزيراً للعدلية فيها، وجاء التكليف بعد قناعة ياسين الهاشمي بقدرات محمد زكي وعقليته القانونية الواسعة التي تعززت من خلال عملهما المشترك في سواء في حزب الإخاء أو من خلال إشغالهما حقائب وزارية في حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى والثانية، وكان من أهم الأمور التي واجهت الوزارة هي مشكلة الحدود مع إيران التي اشتدّت بشكل خطير ، ما

أدى إلى عرض الأمر على عصبة الأمم، حيث شارك محمد زكي في المناقشات التي دارت بهذا الخصوص في مجلس عصبة الأمم، حيث أوفد إلى جنيف مع وزير الخارجية نوري السعيد[٦٤] ، إلا أن المناقشات أجلت بطلب من العراق من أجل الدخول في مفاوضات مع الجانب الإيراني أولاً، وبالفعل أرسل وفد عراقي إلى طهران في الخامس من آب ١٩٣٥، قوامه كل من وزير الخارجية نوري السعيد ووزير العدلية محمد زكي[٦٥] .

ولكن المفاوضات بين الجانبين العراقي والإيراني ، سواء كانت في طهران أو جنيف لم تسفر عن أي تقدم ، إذ أصرّ الجانب الإيراني على عدم الاعتراف بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المعقودة بين الطرفين ، والتنازل عن قسم من شط العرب[٦٦] ، ومن الجدير بالذكر أن تعيين محمد زكي وزيراً للعدلية في الوزارة الهاشمية الثانية ، أحدث بعض ردود الأفعال ، إذ كان يطمح إلى هذا المنصب ، بعض الساسة العراقيين ، ومنهم ناجي شوكت ويبدوا من سير الأحداث أن العلاقة بين الاثنين (زكي وشوكت) لم تكن على ما يرام ، حيث سعى الأخير بالتعاون مع بعض أعوانه من أجل الحيلولة دون تعيين محمد زكي وزيراً للعدلية ، وإبقاءه رئيساً لمجلس النواب ، إلا أن ذلك لم يحدث ، بسبب قوة العلاقة بين الهاشمي وبين الوزارة ومحمد زكي[٦٧] .

وبقي محمد زكي يشغل منصبه باقتدار عال حتى الثامن من آب عام ١٩٣٥ حينها انتخب رئيسا لمجلس النواب ، وتولى رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية مهام وزارة العدلية وكالة حتى التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٦ حين حدث انقلاب الفريق بكر صدقي .

وخلال مدة ترؤسه لمجلس النواب اظهر محمد زكي مقدرة واضحة وشخصية قوية معتدلة في الرياسة ، وأبدى العديد من الطروحات والأفكار السديدة بشان الارتقاء بالنظام البرلماني والحياة النيابية ، إذ كان يعتقد " .. **أن النظام البرلماني هو أصلح ما توصلت إليه البشرية وأنظمة الحكم حتى الوقت الحالي ، فقد انفرد بميزات لم تكن في غيره من الأنظمة ، وذلك لتربيته لجماهير الأمة التربية السياسية المطلوبة بإشراكهم في انتخاب الهيئة الحاكمة ومحافظته على حقوق الأفراد وحرياتهم ..**"[٦٨].

لقد شهد العراق أبان الوزارة الهاشمية العديد من الأحداث مثل الانتفاضات والتمردات العسكرية ، بالإضافة إلى سوء الإدارة ، كل ذلك أدى إلى ظهور ما يشبه التذمر من سياسة الوزارة خاصة من لدن محمد زكي(٦٩) ، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته من رئاسة مجلس النواب ، إلا أن الهاشمي رفض الاستقالة ، وبين له عزمه على إجراء العديد من التبديلات الوزارية من أجل المساهمة في تغيير الأوضاع(٧٠) .

بالإضافة إلى ما تقدم ، فقد حدثت العديد من الخلافات بين محمد زكي وعدد من أعضاء الوزارة الهاشمية ، ومنهم صادق البصام وزير المعارف ، ودفع تذمر محمد زكي من سياسة الوزارة الهاشمية إلى رفعه تقرير إلى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي وبين فيه العديد من السلبيات التي اكتنفت سير عمل الوزارة طالباً القضاء عليها(٧١) . لم يقتصر الأمر على ما تقدم فقط بل اجتمع محمد زكي مع الملك غازي وبيّن له سير سياسة الوزارة الهاشمية المتعثرة وأوضح له بعض النواقص، في جوانب الحياة التي لم تعالجها الوزارة وخاصة في الناحية العسكرية من حيث التدريب والتسليح(٧٢) .

وبيّن الملك غازي في المقابلة المذكورة ضرورة إجراء تغيير وزاري في الوزارة الهاشمية على أن يكون محمد زكي من الوزراء الذين لا يشملهم التغيير(٧٣) ، ويبدوا أن ياسين الهاشمي كان عارفاً بالوضع وضرورة إجراء العديد من الإصلاحات فيه ووضع الخطط لذلك بالفعل، إلا أن تسارع الأحداث وقيام انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦الم يعطيه فرصة للقيام بها (٧٤) .

(٨) محمد زكي وجماعة الأهالي :

بظهور جماعة الأهالي وارتباط محمد زكي بعلاقة متميزة معها يمكن القول إن مرحلة جديد ة في حياة الشخصية موضوع الدراسة بدأت ، ولا ريب أن هذه المرحلة من حياة محمد زكي تسجل بداية تحول من خط سياسي كان يمثله حزب الإخاء الى خط سياسي آخر تمثله جريدة الأهالي وتعبر حسب الظاهر عن مرحلة هامة من تطور الفكر السياسي عند محمد زكي من دون فقدان الصلة مع الخط الأول .

ظهرت جماعة الأهالي في بداية ثلاثينات القرن العشرين على الساحة السياسية العراقية وكان للأهداف والمبادئ التي جاءت بها الجماعة ذات أثر كبير في انضمام العديد

من الساسة العراقيين إليها[٧٥] ، إذ يبدوا أن محمد زكي كان متأثراً بأفكار جماعة الأهالي من خلال الصحيفة التي كانت تصدرها الجماعة وتصل إلى مدينة البصرة ، وكان محمد زكي يعتقد أن السيادة كمفهوم سياسي يقتصر على السعي وراء تقليص النفوذ الأجنبي وتامين سيادة البلاد ، وأما جماعة الأهالي فقد طرحت مفاهيم جديدة لم تقصر الوطنية على الاستقلال والسيادة فحسب ، بل تعدتها الى مضامين اقتصادية واجتماعية كالعناية بمصالح الجماهير وتوفير أسباب العدالة للعمال والفلاحين ، وغيرها من المبادئ الإصلاحية .

وقد تسربت ملامح هذه الروح الى محمد زكي الذي كان كثيرا ما يهتم بها عندما كان عضوا في المجلس التأسيسي أو مجلس النواب حينما وقف أكثر من مرة مدافعا عن أفكار الاصلاح الاجتماعي والأخذ بيد الطبقات الفقيرة ودفع الظلم عنها ، لذلك عبّر محمد زكي عن إيمانه بأفكار هذه الجماعة من خلال المساعدات المالية التي كان يرسلها إليها ، إذ كانت الصحيفة المذكورة تعتمد على التبرعات التي تصلها من كافة أنحاء العراق للصرف على احتياجاتها، مما يدل على بوادر تأثره بهذا الاتجاه الذي حملت لواءه جريدة الأهالي[٧٦] .

وبعد اختيار محمد زكي وزيراً للعدلية في الوزارة الكيلانية وهو أول منصب وزاري تولاه وقفت جمعية الأهالي الناطقة بلسان الجماعة إلى جانب تعيينه، وفي معرض تعليقها عن الوزارة المذكورة وأعضاءها أثنت الصحيفة عليهم جميعاً وخاصة محمد زكي الذي وجدت فيه "**شاباً جديداً في تفكيره وعزمه ونشاطه**" [٧٧] .

واستمر دعم محمد زكي لجماعة الأهالي إبان توليه وزارة العدلية ولكن بصورة سرية، حيث كان يدافع عنها بقوة كلما أريد التعرض لها في مجلس الوزراء ، وانعكس موقفه هذا في استمرار صحيفة الأهالي في الصدور طيلة ستة أشهر، من دون أي تعطيل سوى إنذار واحد تعرضت له وكان اضطرارياً بسبب انتقادها لسياسة الاخائيين بعد وفاة الملك فيصل الأول وتبوء غازي للعرش ، فبعد تكليفه بتشكيل وزارته الثانية كان رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني قد أدلى بتصريحات أشار فيها الى استمرار الاعتماد على " **.. الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين العراق وبريطانيا العظمى** " [٧٨] فعدت

الجماعة ذلك انتكاسا في سياسة الاخائيين الذين كانوا ينادون بقوة بقضية إعادة النظر في المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ [٧٩] .

بالإضافة إلى ما تقدم فقد كانت لمحمد زكي علاقات شخصية مع بعض أعضاء جماعة الأهالي ومنهم حسين جميل ، حيث ساعده في الحصول على إحدى الوظائف ، إذ ذكر حسين جميل في هذا الصدد انه " **في ربيع عام ١٩٣٣ تولى الأستاذ محمد زكي منصب وزير العدلية في وزارة رشيد عالي الكيلاني ، وكان محمد زكي من المعجبين بجريدة الأهالي والمقدرين لها ، بل هو من أصدقاء الجريدة ، وكان يعرفني شخصيا ، وقد كان رحمه الله شابا وقد عرض علي أن يعينني حاكما في إحدى المحاكم المدنية ، ولأسباب قدرتها حينذاك قبلت عرضه وعينت حاكما في مدينة الحلة القريبة من بغداد**" [٨٠] .

(٩) محمد زكي وانقلاب ١٩٣٦:

في هذه الفترة التي كان فيها محمد زكي على صلة طيبة بجماعة الأهالي تعاقبت على العراق العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الوعي العام الوطني وبلورته ، ولاشك أن الانقلاب الذي قام به الفريق بكر صدقي في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٦ كان اكبر تجربة سياسية خطيرة في حياة محمد زكي ، ولعل هذه التجربة كانت خاتمة حياته السياسية .

بعد قيام انقلاب ١٩٣٦ قررت الوزارة الهاشمية تقديم استقالتها حيث تشاور ياسين الهاشمي مع عدد من وزراءه بذلك وكان رأي محمد زكي هو تقديم الاستقالة وقال " **لقد خسرنا المعركة وليس لنا إلا أن نستقيل**" [٨١] ، وبالفعل ذهب كل من ياسين الهاشمي مع محمد زكي ونوري السعيد وجعفر العسكري إلى قصر الزهور لمقابلة الملك غازي وتقديم استقالة الوزارة بعد ذلك تشتت أعضاء الوزارة الهاشمية حيث سافر الهاشمي إلى بيروت ونوري السعيد إلى مصر في حين بقي البعض منهم في العراق ومنهم محمد زكي[٨٢] .

قامت وزارة الانقلاب بسياسة تشتيت القوى الوطنية ، فمن ضمن سياستها العمل على إخافة القوميين والوطنيين العراقيين قامت باغتيال العديد منهم ووصل البعض الآخر رسائل تهديد تطالبهم بمغادرة العراق وكان محمد زكي من ضمن الأشخاص الذين وصلتهم إحدى هذه الرسائل[٨٣] ، إلا أن سياسة وزارة الانقلاب لم تفت في عضده ، حتى أنه كان يشعر أن عمليات الاغتيال ربما قد تطاله[٨٤] .

إن ما تقدم ينفي أي قول أو إشارة تحاول أن تبين أن محمد زكي كانت له أي علاقة مع بكر صدقي، أو أنه كان من المحرضين على القيام بانقلاب ١٩٣٦[٨٥] ، ومما يـدلل على ذلك انه أخذ يعمل وبشكل سري مع بعض الأشخاص من خـلال عقـد عـدد مـن الاجتماعات في داره ، مثل الاجتماع الذي عقد في ٢١كـانون الثـاني ١٩٣٧لدراسـة أوضاع العراق واتخاذ ما يلزم من التدابير لمعالجته ، وقد وجد مع المجتمعين أنه لا قدرة لهم على مقارعة وزارة الانقلاب بالقوة، وأنه من المفيد إتباع سياسة فرق تسد مع أعضاء الوزارة السليمانية ورجال الجيش ، واختير علي محمود الشيخ للقيام بـذلك[٨٦] . إلا أن المنية التي وافت محمد زكي فجأة لم تؤدي إلى إتمام ما اتفق عليه .

(١٠) وفاتــــــــه :

في عام ١٩٣٦وبعد انقلاب الفريق بكر صدقي اعتزل محمد زكي العمل السياسـي بعد أن خاب أمله وفقد ثقته بأغلب رموز العمل السياسي آنذاك التي اتسم عملها بوضـع المصالح الفئوية الضيقة على رأس اهتماماتها، وابتعد عن العمل السياسي لإحساسه بـان غير القليل من الذين رفعوا راية المعارضة لم يمتلكوا الاستعداد للتضحية من اجل ذلك.

كان محمد زكي نجما تألق في سماء العراق وبهر الأبصار ببريقه فـي مرحلـة حساسة ومهمة من تاريخه ، إلا أن هذا النجم سرعان ما اختطفته يد المنون بعد معاناة من مرض أصابه في الكبد لم يمهله طويلا فتوفي في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٣٧اي بعد وفاة صديقه العزيز ياسين الهاشمي بأسبوع ، ويقول طالب مشتاق في هـذا الصدد " **.. زرته في يوم الجمعة الموافق ٢٢ كانون الثـاني ١٩٣٧ (أي قبـل وفاتـه بأربعة أيام) وكان طريح الفراش يشكو ألما في الكبد فاستقبلني بثغر باسم فاتر ينم عما في قلبه من الم وجزع وقال : خسارتنا كبيرة بموت الهاشمي ..هذه خسارة لا تعـوض ..لقد صدمتني هذه الفاجعة، ثم سكت، ولم اجبه بشيء ولم يكن يخطر ببالي أن لقـائي مع هذا الصديق هو لقائي الأخير** [٨٧]

شيع محمد زكي تشييعا مهيبا حضرته جماهير غفيرة من الناس ودفن في بغـداد ووقع نعيه عندهم موقع الأسى ، فابنه زميله محمد علي محمود نائب رئيس مجلس النواب الذي كان محمد زكي يترأسه قائلا : " **... وقد برزت شخصيته في نواح ثلاث : في خلقه**

الرفيع ، وفي علمه الغزير ، وفي مقدرته ونزاهته السياسية ، ويصعب على كل من عرف محمد زكي أن يخبر في أية ناحية من النواحي هو اشد بروزا وأقوى أثرا فقد عاش حياته شريفا عزيز النفس ... فلم يسمع عنه كلمة تنبوا عنها الصداقة ، ولم يبد منه ما يخدش شعور الآخرين حتى في أحرج المواقف .."(٨٨)

وكتب عنه خيري أمين العمري قائلا : " .. **إذا ذكر العصاميون من رجال العراق الذين شقوا طريقهم بسواعدهم وشادوا لهم صروحا عالية في مختلف ميادين الحياة ، فان المرحوم محمد زكي يقف في طليعتهم ، فقد بلغ الرجل بالعصامية ارفع المراكز في مجالس السياسة والقانون فكانت حياته على قصرها ابلغ درس للشباب المكافح ، وأعظم عظة للذين يقفون على شاطئ الحياة يائسين متشائمين لا تحفزهم همة ولا تدفعهم إرادة الى عبور الأمواج ليصلوا الى ما يتطلعون إليه من رقي ونجاح .."** (٨٩)

وكتب طالب مشتاق يرثي زميله محمد زكي قائلا : " **لقد عرفت محمد زكي في جميع هذه الأدوار يذود عن الحق ويصرخ في وجه الظالم ويكافح في سبيل المصلحة العامة من غير أن تأخذه في الحق لومة لائم ، نفسا أبية ذات ميزة سامية وسجية فريدة نادرة ، وروحا خفيفة تسيل رقة وعطفا ، أخلاقا متينة لا تؤثر فيها عاديات الدهر الخؤون ، علما غزيرا وتجربة قيمة "** (٩٠) .

وذكر المحامي يوسف الحاج الياس الموصلي وهو احد طلابه قائلا : " **لم يكن أستاذا مفيدا فحسب ، بل كان إنسانا ذو ميزات تضطر الناس الى احترامه ، كان رجلا يروى عنه النزاهة والإخلاص ، وكنا نحن نرى فيه الصراحة والبساطة المحبوبة والحرص على الإفادة ،.... لقد رووا لنا انه كان يتعهد إخوته الذين هم من أمه فقط وعائلة متعددة الأفراد ويعيلهم بنفسه ، يتعب ويكد ويصرف ما يكسبه في سبيل معيشتهم وترفيه حالهم ، كسب جاها كبيرا كان يستخدمه في قضاء حاجات الضعفاء حتى لهج الكل بذكره والثناء على أخلاقه ، لم يتزوج وكان بإمكانه ذلك حتى سئل لماذا لا تتزوج فقال لي إخوة صغار بعد لا يزالون بحاجة لي ، ... لقد رأيناه بأنفسنا وهو يطلق نفسه على سجيتها وكانت نفسه نيرة وروحه خيرة "** (٩١)

ورثاه الشيخ باقر الشبيبي بقصيدة طويلة جاء فيها :

أهني جيله في شفائـــــــــــه فكيف وما قولي إذن في رثائـــه
شكا داءه المضني فأحسست انه سيقضي على حكم القضاء بدائه
مداويه رفقا إن دقات قلبـــــه نعته فماذا يرتجى من دوائـــه
على مهلكم لا تدفنوه فانـــــــه بقية من ضحى لكم في هنائـــه
فتى كان يرجى أن يطول بقاؤه ليبعث عصرا حافلا في بقائـــه
خلت ندوة التشريع منه وأوحشت معالمها من وحيه وندائـــــــه
إذا أشـــــكلت بين القضاة قضية رأوا حلها في حكمه وقضائـــه
عزاء أســــــاتيذ الحقوق فإنكم أحق وأولى في فروض عـــزاءه
من الحق أن يجزى بتخليد ذكره وتكريمه هذا اقل جزائــــــــه[٩٢]

لقد رحل محمد زكي بعد أن ترك لأهله من سكان هذا الوطن القديم تراثا ناصعا من الكفاح في سبيل بناء صرح الوطنية العراقية الجديدة، رحل دون أن يفقد الأمل من قـــدوم أجيال جديدة تواصل إنجاز هذه المهمة النبيلة.

الخاتمــــــة :

حفل تاريخ العراق الحديث بالعديد من الشخصيات السياسية التي كان لها الأثر البالغ على مسار الأحداث والمساهمة في صنعها ومن هذه الشخصيات التي تركت آثارها الفاعلة وكان لها الحضور المميز ومازالت ميدانا خصبا للبحث والدراسة شخصية محمد زكي المحامي البصري والدور الذي قام به في السياسة العراقية ، وإذا عرف الكثير عن محمد زكي كونه سياسياً ووزيرا ونائبا وحزبياً فان الصفة الأخرى له كونه إنسانا ومحاميا ومعيل أسرة كثيرة العدد مازالت قليلة العناية والإشارة إليها إلا بصورة عابرة .

وقد عرضت هذه الدراسة محطات من سيرة حياة تلك الشخصية اللامعة والبارزة في تاريخ العراق المعاصر ، ولا يمكن الزعم أنه كان بوسع الباحثين إيفاء محمد زكي حقه من البحث والتحليل في موجز تاريخي سريع كالذي حاولت هذه الدراسة المتواضعة تقديمه ، ومن الواجب الاعتراف والإقرار بالعجز عن استيعاب حياة سياسي كبير كمحمد زكي ملأ القلوب بشخصيته تواضعا وخلقا رفيعا لسبب مهم وهو أن سيرة الشخصية موضوع الدراسة على الرغم من قصرها ، إلا أنها واسعة الأطراف ومتعددة الجوانب ليس الى حصرها وإشباعها من سبيل أو طريق ، ولذلك فان قصارى ما نرمي إليه

إلمامة متواضعة لعلها ألقت بعض الضوء على شخصيته وما اتسمت به حياته من مزايا وما حفلت به من مواقف تفتح الباب للباحثين أمام مزيد من البحث وآفاقا أوسع للتقصي والدراسة والتحليل .

يمكن القول أن محمد زكي كان يعد ألمع وجه سياسي برز في الساحة العراقية خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين استقطب الرأي العام حوله واستمال المواطنين إليه لنشاطه السياسي عندما كان يقود معارضة في البرلمان أو الشارع يوم أصبح عضوا في حزب الإخاء الوطني وجماعة الأهالي وعندما تسلم رئاسة البرلمان أو وزيرا في عدة تشكيلات وزارية ظهرت في تلك الفترة ، وقد تميز بشخصيته الهادئة الخجولة وبذهن وقاد وذكاء لماح تجسد في كثير من المواقف الى جانب نهجه الوطني المتميز الذي تحول الى مدرسة عراقية أصيلة التفكير طبعت سياسته بطابع عربي وبرز بصفة خاصة في السنوات الأخيرة من عمره ما جعل الكثير من السياسيين الوطنيين ومن أبرزهم ياسين الهاشمي يعلقون عليه الكثير من الآمال .

ويمثل محمد زكي في تاريخ العراق السياسي المعاصر قطبا محوريا في مدرسة سياسية خاصة هي مدرسة ياسين الهاشمي وهو يذكر بعد ابتعاده عن مسرح الأحداث السياسية على انه شخصية قيادية وطنية وسياسي رفع لواء المعارضة وخاصم الانكليز وانتقد المعاهدات العراقية البريطانية وبأنه كان في مواقفه يعبر عن آراء واتجاهات الطرف المناقض لمدرسة نوري السعيد الذي ظل اسمه لصيقاً بموالاته الإنكليز والسير على ركبهم وتبني السياسة القائلة أن مصالح العراق كانت تقتضي التحالف مع الانكليز والتعاون التام معهم على الدوام في جميع الحالات ، ومهما كان في هذين الحكمين من تعميم فإنهما بقيا السمتين المتميزتين لهاتين المدرستين والرجلين اللذين كانا من ابرز الوجوه السياسية في العراق في العهد الملكي ياسين الهاشمي ونوري السعيد ، على أن ذلك التعميم الذي قد يكون جائزاً بالأحاديث السطحية ، ولكن من غير الجائز إطلاقه للدراسات التاريخية العلمية والسياسية فإنها ليست قاصرة على لونين اثنين لا ثالث لهما اسود كالح أو ابيض ناصع وإنما تقوم بين الاثنين ظلال تتفاوت بين الأبيض والأسود درجات ودرجات ، والسياسة في جميع الأوقات هي فن الممكن ولذلك اختلفت أساليب السياسيين العراقيين في العهد الملكي بين الإذعان للأمر الواقع وقبول الاحتلال فالانتداب والمعاهدات والتعاون مع

القوى المستعمرة ، وبين الرفض التام لكل وجود أجنبي ونفوذ دخيل ، وإن المطالبة بالاستقلال الوطني إنما اكسب محمد زكي في البصرة سمعته كرجل وطني يعود الى سببين: الأول: مواقفه ضد الانكليز ومعارضته لمعاهدة ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٠ ، وقد ظفرت هذه المعارضة بإعجاب عدد غير قليل من الزعماء السياسيين وقادة الرأي ، فوقف ياسين الهاشمي يثني عليها ويدعمها ، لذلك بقيت الثقة بين الاثنين متبادلة باستمرار ، وفي الحقيقة أن معارضة محمد زكي لم تتجاوز المألوف ، فإذا كان محمد زكي خلال تلك الفترة من حياته السياسية ثابتا وصارما ولو بهدوء بعض الشيء في معارضته ، فان الإنصاف يقتضي القول أن هذه المعارضة على قوتها لم تنزلق الى حد التجاوز على القوانين وإثارة الفوضى والشغب لان محمد زكي بقدر ما كان رجل معارضة ، كان رجل قانون يشعر بمسؤولية الأمن وأهميته فلا يدع المعارضة تشتد بحيث تعرض الأمن الى خطر يعصف بكيان الدولة وموقفه من إضراب عام ١٩٣١ في البصرة خير دليل على ذلك .

لقد انتخب محمد زكي عضوا في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ وعضوا في مجلس النواب لدورات عديدة واشترك في وزارات مختلفة كوزير للعدلية ، واظهر في كل منها بفضل ثقافته القانونية وتجاربه الواسعة مقدرة استعان بها في المساهمة مع غيره على تشييد كيان الدولة العراقية وإرساءها على أسس سليمة تمهد لها السبيل الى خلق دولة عصرية ديمقراطية دستورية .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن محمد زكي لعب دورا بارزا في ذلك فإليه يعزى الفضل في اغلب التشريعات التي جرت الكثير من المؤسسات الحكومية بمقتضى أحكامها، وشارك في صياغة وتنقيح القانون الأساس للدولة العراقية، لان محمد زكي كان قوي الإيمان بالنظام الديمقراطي وكان يرى أن خير وسيلة في بناء دولة عصرية هي التمسك بأحكام الدستور وتعزيز الحياة البرلمانية وذلك بإعطاء المجلس النيابي دورا اكبر في مراقبة السلطة التنفيذية .

وختاما فان قليلا من سكان هذا الوطن أدرك ضرورة إيجاد عراقيين لهذه الدولة الفتية، كان محمد زكي واحدا من ابرز تلك النخبة الواعية الذي يعد بحق احد رواد ذلك الحلم الذي راود سكان العراق طويلا، ولن نجافي الحقيقة عندما نقول إننا اليوم بأمس الحاجة للتواصل مع مدرسة محمد زكي السياسية التي اتسم منهجها بالوسطية والاعتدال والعراقية المتنافرة مع كل أشكال التعصب والشوفينية.

هوامش البحث

١. خيري أمين العمري، شخصيات عراقية من العهد الملكي ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٥ .

٢. مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، لندن ، د.ت ، ص ١٦٧ ؛ خيري أمين العمري ، المصدر نفسه ، ص ١٤٥ .

٣. خيري أمين العمري ، المصدر نفسه ، ص١٤٦ .

* . ألف هذا الحزب في السادس من آب عام ١٩١١ في البصرة ، ويعد أحد فروع المركز الرئيسي الذي أنشأ في العاصمة استانبول ، وهو أو ل فرع يفتتح في العراق ، وكانت الهيئة الإدارية للحزب تضم السيد طالب النقيب رئيساً ومحمود العبد الواحد رئيساً ثانياً وعبد الله باشا اعيان نائباً للرئيس وعبد الوهاب الطباطبائي سكرتيراً ومحمود المعتوق النعمة أميناً للصندوق ، وعضوية أحمد الصائغ وعبد الله المنديل وطه السلمان ومحمود أحمد النعمة وسليمان فيضي معتمداً ، سليمان فيضي ، من رواد النهضة العربية في العراق ، مذكرات ، ط٣ – لبنان ١٩٩٨ – ص ١١٩ – ١٢٠ .

٤. المصدر نفسه – ص ١٢٣.

٥. بصري ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ . ؛ العمري ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

٦. خيري أمين العمري – المصدر السابق ص ١٣٨.

٧. المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

٨. المصدر نفسه ، ص ١٤٦ .

٩. مير بصري ، المصدر للسابق ، ص ١٦٧ .

١٠. روفائيل بطي : رائد وصحفي سياسي وأديب ومؤرخ ولد في مدينة الموصل وتخرج من مدرسة الآباء الدومنيكان العالمية عام ١٩١٤ وعين في مدرسة مار توما للسريان الأرثوذكس ، وتخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٩ ، عمل رئيسا لتحرير جريدة العراق التي رزوق غنام واسهم في تحرير جريدتي الناشئة والحرية ، ألف كتاب الأدب العصري في العراق بجزأين ثم اصدر جريدة البلاد وارتبط اسمه بها لحين وفاته عام ١٩٥٦ . ينظر : بيت الحكمة ، موسوعة أعلام العرب ، ج١ ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٥ .

١١. جريدة البلاد ، عدد ٨٢٥ ، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٧ .

١٢. سليمان فيضي – المصدر السابق – ص٣٠٧.

١٣. سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص٣٠٧ – ٣١٠ ؛ عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ط ٧، بيروت، ١٩٨٨ ، ص ١٠٠ – ١٠١ .

١٤. طالب مشتاق – أوراق أيامي– ١٩٠٠– ١٩٥٨، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٩ ،ص ١٤٥.

١٥. المصدر نفسه ، ص ١٤٦ – ١٤٧ .

١٦. خيري أمين العمري – المصدر السابق – ص ١٣٧ – ١٣٨.

١٧. عقدت لجنة الانتخابات العراقية جلساتها ابتداء من أول شهر أيلول ولغاية أواخر شهر كانون الأول ١٩٢٢ واتفقت على تضمين قانون الانتخابات سبعة فصول وتقسيم العراق الى اثني عشر لواءا تتوزع على ثلاثة مناطق انتخابية هي المنطقة الشمالية وتضم الموصل واربيل والسليمانية وكركوك ، والمنطقة الوسطى وتضم بغداد و ديالى والدليم والحلة وكربلاء والكوفة ، والمنطقة الجنوبية وتضم كلا من البصرة والمنتفق والعمارة ، وتحديد عدد أعضاء المجلس التأسيسي بمائة عضو موزعين على الألوية السابقة حسب التركيبة السكانية ، مع الأخذ بنظر الاعتبار تخصيص نسبة من مقاعد المجلس للعشائر والأقليات الدينية ، فكانت نسبة البصرة مسيحي واحد ويهودي واحد وتسعة من العرب المسلمين . حميد رزاق نعمة الموسوي ، دور نواب الصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٩٧ ، ص ٩ –١٠ .

١٨. وهم كل من عبد المحسن السعدون ، وعبداللطيف باشا المنديل ، وعبد الرحمن النعمة ، وياسين العامر ، وأمين عالي باش أعيان ، وعبود الملاك ، وسليمان غزالة ، وروبين سوميخ ، وحامد النقيب ، وصالح آل عبد الواحد ، ويوسف عبد الاحد ، وغباشي السعد ، وعبد علي بالإضافة الى محمد زكي الذي تقدم ذكره . ينظر : الوقائع العراقية ، بغداد ، عدد ١٣٨ ، بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٢٤ .

١٩. الوقائع العراقية ، مجلة ، بغداد ، عدد ، ١٥٩ ، بتاريخ ، ٢٠ نيسان ١٩٢٤ .

٢٠. المصدر نفسه .

٢١. الوقائع العراقية ، عدد ١٦٢ ، بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٢٤ .

٢٢. خيري أمين العمري ، المصدر السابق ، ص ١٤٧– ١٤٨ .

٢٣. الوقائع العراقية ، عدد ١٧٦ ، بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٤ .

٢٤. الوقائع العراقية ، عدد ١٩٦ ، بتاريخ ٧ حزيران ١٩٢٤ .
٢٥. المصدر نفسه .
٢٦. محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي، بغداد ، ١٩٨٨ ، ج ٢ ، ص ٢١٧ – ٢١٨ .
٢٧. الوقائع العراقية ، عدد ١٩٥ ، بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٤
٢٨. المصدر نفسه . وقد صدق مجلس العموم البريطاني على المعاهدة بتاريخ في ٢١ تموز ١٩٢٤ ، وفي ٢٧ أيلول وافق مجلس عصبة الأمم على إحلال المعاهدة محل الانتداب . ينظر : الادهمي ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٥٠ .
٢٩. الوقائع العراقية ، عدد ٢٤٥ ، بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٢٤ .
٣٠. حميد رزاق نعمة الموسوي ، المصدر السابق ، ص ١٣ – ١٤ .
٣١. الحكومة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، الجلسة ٧ ، بتاريخ ١١ حزيران ١٩٢٨ ، ص ٩٨ .
٣٢. توفيق السويدي ، مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٢٩ .
٣٣. الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (٤٠) بتاريخ ٦ مايس ١٩٢٨ ، ص ٥٣٠ .
٣٤. العالم العربي ، (مجلة) بغداد ، عدد ١٥٨١ ، بتاريخ ٩ مايس ١٩٢٨ .
٣٥. محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ ، الجلسة ١٠ ، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ص ٦٠ .
٣٦. المصدر نفسه ، ص ٦١ .
٣٧. الوقائع العراقية ، عدد ٦٩٤ ، بتاريخ ١٩ تشرين الأول ، ١٩٢٨ .
٣٨. حميد رزاق نعمة الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٧٥ – ٧٨ .
٣٩. المصدر نفسه ، ص ١٣٧ – ١٣٨ .
٤٠. المصدر نفسه ، ص ٣٩ ، ٤١ .
٤١. الحكومة العراقية ، محاضر مجلس النواب ، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة ٤ ، بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٢٨ ، ص٤٥ .
٤٢. المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

٤٣. العمري – المصدر السابق – ص١٤١.

٤٤. سامي القيسي – ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية (١٩٢٢– ١٩٣٦) ، بغداد – ١٩٧٥ ج٢ ص ١٢٦.نجدت فتحي صفوت – العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب – بيروت – ١٩٦٩– ص ٩٦.مشتاق – المصدر السابق – ص١٤١. فاروق صالح العمر– الأحزاب السياسية في العراق (١٩٢١– ١٩٣٢) ، بغداد ، ١٩٨٤ ،ص ٢١٣. محمد مهدي كبة – مذكراتي في صميم الأحداث – بغداد – ١٩٥٨– ص ٥٣٤.

٤٥. العمر – المصدر السابق – ص ٢١٣.

٤٦. مزاحم الباجة جي ، مذكرات ، لندن ، ١٩٨٩ – ص١٢٨ – ١٢٩.

٤٧. العمري – المصدر السابق – ص ١٤١.

٤٨. صفوت– العراق في الوثائق البريطانية – ص ٧١، مشتاق– مصدر سابق – ص٢٤١.

٤٩. العمري – المصدر السابق – ص ١٤١.

٥٠. كمال مظهر أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ – ١١٠ ؛ منتشاشفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٤ – ٢٧٧ .

٥١. عبد الأمير هادي العكام–الحركة الوطنية في العراق١٩٢١– ١٩٣٣–النجف ١٩٧٥– ص ٣٨٨.

٥٢. النشء الجديد ، مجلة ، البصرة ، عدد ١٠٢ ، بتاريخ ١٦ تموز ١٩٣١ .

٥٣. فيضي – المصدر السابق – ص ٣٩٧– ٣٩٨ .

٥٤. فيضي ، المصدر السابق ، ١٣٩ – ١٤٢ نقلا عن : وزارة الخارجية البريطانية ، ملفات السفارة الملكية البريطانية – بغداد ، خلاصة معلوماتية مخابراتية لعام ١٩٣١ ، رقم الملفة : ٧ \ ١٥ \ ٣ ، فقرة ٦٨ ، أحداث إضراب ١٩٣١ ، وثيقة محفوظة في أرشيف حكومة الهند البريطانية ؛ خولة طالب لفته الحميداوي – سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق ١٨٨٥–١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة البصرة ، ١٩٩٨، ص١٠٠.

٥٥. فيضي – المصدر نفسه – ص ٣٩٧ – ٣٩٨ ، القيسي – المصدر السابق – ج٢ – ص ١٥٣ – ١٥٤. ومما يجدر ذكره أن الحكومة تراجعت عن هذا القانون في ١٨ تموز ١٩٣١، وقدم رئيس الحكومة نوري السعيد استقالة وزارته في التاسع عشر من الشهر نفسه على اثر الاحتجاجات التي

شملت العراق بأسره . ينظر : سليم الحسني ، رؤساء العراق ١٩٢٠ – ١٩٥٨ : دراسة في اتجاهات الحكم ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٤ – ١٥٥ .

٥٦. عبد الرزاق الحسني – تاريخ الوزارات العراقية – ج٣ – ص٢٣٥.
٥٧. اشترك في الوزارة كل من حكمت سليمان وزيرا للداخلية ، ونوري السعيد للخارجية ، وجلال بابان للدفاع ، ورستم حيدر للاقتصاد ، والسيد عبد المهدي للمعارف ، ينظر الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٣ ، ص ٢٣٨ .
٥٨. عماد احمد ألجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق: ١٩١٤– ١٩٣٢، بغداد، ١٩٧٨، ص٣٧٤.
٥٩. المصدر نفسه – ص ٣٢٦.
٦٠. المصدر نفسه – ص ٢٩٥ – ٢٩٦.
٦١. العمري المصدر السابق – ص ١٤٢.
٦٢. عبد الرزاق الحسني – المصدر السابق – ص ٢٣١– ٢٣٢.
٦٣. ناجي شوكت – سيرة وذكريات ثمانون عاماً ، الحسني – الوزارات – ص ٩٩ – ١٠٠، ناجي شوكت – أوراق ناجي شوكت – بغداد ١٩٧٧– ص ٢٧٨– ٢٦٦ – ١٦١.
٦٤. الباجة جي ، المصدر السابق – ص ١٩٤، عبد الرزاق الحسني – المصدر السابق – ص ٩٩ – ١٠٠.
٦٥. الباجة جي ، المصدر نفسه ،ص ١٩٤.
٦٦. المصدر نفسه ، ص ١٩٥ .
٦٧. محمد زكي البصري ، النظام البرلماني والحياة النيابية ، الحاصد ، (مجلة) ، بغداد ، السنة السادسة ، العدد الأول ، بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٣٦ ، ص ١٨ .
٦٨. خلدون ساطع ألحصري – مذكرات طه الهاشمي – ١٩١٩–١٩٤٣، بيروت ١٩٦٧ – ص ٢٢ – ص ١٥٠.
٦٩. طالب مشتاق – أيام النكبة – بيروت – ١٩٧٣– ص٢٤ ، عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٢٣٧ .
٧٠. الحسني ، المصدر نفسه ، ج٤ – ص٢٣٧.
٧١. خلدون ساطع – المصدر السابق – ص١٥٠.

٧٢. صفوت – العراق في الوثائق البريطانية لسنة – ١٩٣٦ – ص٣١٨.
٧٣. طالب مشتاق – أيام النكبة – ص ٢٤.
٧٤. فؤاد حسين الوكيل – جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢ – ١٩٣٧ –ط٢ بغداد ١٩٨٠. ص ٢٠٠ وما بعدها
٧٥. المصدر نفسه – ص ١٠٧.
٧٦. فؤاد حسين الوكيل ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .
٧٧. عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٢٤٠ .
٧٨. فؤاد حسين الوكيل ،المصدر السابق – ص ٣٠٢ – ٣٠٤ – ٣٠٥.
٧٩. المصدر نفسه – ص ١٧٨.
٨٠. طالب مشتاق – المصدر السابق – ص٩.
٨١. المصدر نفسه –
٨٢. حازم المفتي – العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي – بغداد ١٩٩٠– ص ١٠٥.
٨٣. حازم المفتي – المصدر نفسه .
٨٤. طه الهاشمي – المصدر السابق – ص١٥٠.
٨٥. الحسني – تاريخ الوزارات ج ٤ – ص٢٥١، طالب مشتاق – أيام النكبة – ص ٢٨٣.
٨٦. طالب مشتاق ، أوراق أيامي ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .
٨٧. البلاد ، بغداد ،جريدة ، عدد ٨٢٥ ، بتاريخ ، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني، ١٩٣٧ .
٨٨. العمري ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
٨٩. طالب مشتاق ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
٩٠. العمري ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .
٩١. المصدر نفسه ، ص ١٥١ – ١٥٢ .